

## قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٩٩ لسنة ٢٠١٨

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية الجزء المتبقى من العقار الذى تشغله مدرسة شنرة البحرية الابتدائية بالرقم التعريفى (١٦١١٩٨٩) ، الكائنة ضمن القطعة (١) أصلية بحوض النور نمرة (٩) - زمام قرية شنرة البحرية - مركز السنطة بمحافظة الغربية ، والبالغ مساحته (٤ قراريط و٧ أسهم) مشاعاً فى إجمالى مساحة العقار التى تبلغ (٨ قراريط و١٣ سهماً) تقريباً ، طبقاً لكشوف العرض ، والعبارة بالقياس المساحى على الطبيعة .

#### ( المادة الثانية )

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الجزء المتبقى من العقار المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعه وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى والكشوف المرفقة .

#### ( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٤٤٠ هـ

( الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٨ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى

## وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

### مذكرة إيضاحية للعرض على

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

#### الموضوع :

بشأن نزع ملكية الجزء المتبقى من العقار الذي تشغله مدرسة شنرة البحرية الابتدائية بالرقم التعريفى (١٦١١٩٨٩) بمحافظة الغربية .

#### العرض :

- ١ - طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٨ اتخاذ إجراءات صفة النفع العام على الجزء المتبقى من العقار الذي تشغله مدرسة شنرة البحرية الابتدائية بالرقم التعريفى (١٦١١٩٨٩) بمحافظة الغربية لصالح العملية التعليمية ، بمساحة قدرها (٨ قراريط و١٣ سهماً) ، حيث إنها فى حاجة شديدة إليه ، نظراً لوجود كثافة طلابية مرتفعة ، وعدم إمكانية الاستغناء عنه ، حيث لا يوجد بديل له .
- ٢ - المدرسة مؤجرة ومغلقة ، وهى تتبع إدارة السنطة التعليمية ، وكائنة ضمن القطعة ص(١) أصلية بحوض النور ثمرة (٩) - زمام قرية شنرة البحرية - مركز السنطة بمحافظة الغربية .
- ٣ - تبلغ المساحة الإجمالية للعقار الذي تشغله المدرسة المذكورة (٨ قراريط و١٣ سهماً) .
- ٤ - تم إيداع التعويض المبدئى بمديرية المساحة بالغربية بموجب الشيك الصادر برقم (٢١٣٣٦٨٨) فى ٢١/١٢/٢٠٠٨ بمبلغ قدره (٣٠١٠٧٤) جنيهاً .
- ٥ - صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٨١ لسنة ٢٠٠٩ باعتبار العقار الذي تشغله المدرسة من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكيته ، وتم النشر بالجريدة الرسمية بالعدد الصادر برقم (٤٧) بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٩ ، وتم اعتماد المشروع بالمساحة برقم تعديل (١٨٤ - تربية وتعليم) .
- ٦ - قامت الهيئة العامة للأبنية التعليمية باستلام المدرسة المذكورة بموجب محضر التحديد والتفريد بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١٠ .

٧ - تم سداد التعويضات النهائية لمديرية المساحة بالغربية بموجب الشيك رقم (٢٦٥٣٤٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١١/١ بقيمة قدرها (٧٠٦١٧٤) جنيهاً .

٨ - تم عرض الكشوف المشتملة على الأسماء والبيانات الخاصة بالمتلكات اللازمة للمشروع فى الفترة من ٢٠١١/١٢/١٧ إلى ٢٠١٢/١/١٦ بمسطح قدره (٨ قراريط و١٣ سهماً) .

٩ - موقف الملاك من صرف التعويضات :

أظهر كتاب الإدارة العامة للمساحة بطنطا المؤرخ فى ٢٠١٨/٢/٢١ أن أصحاب الشأن تم تقسيمهم إلى عقدين على النحو التالى :

**العقد رقم (١) البالغ مساحته (٥ قراريط و١٦ سهماً) :** قام أصحاب الشأن بالتوقيع على استثمارات البيع ، ما عدا كلاً من : (شوقى ، منى ، وعبد الرحمن خالد أحمد مسلم) فلم يوقعوا على استثمارات البيع ، وتم إيداع نصيبهم بالأمانات على ذمتهم ، وذلك لمساحة : (قيراط واحد و ١٠ أسهم) بمبلغ (١٤١٦٦٧) جنيهاً بالقطعة ص ٢٦/١١٠ كدستر ص ١٣٣ مستجدة بحوض النور نمرة (٩) .

**أما باقى أصحاب الشأن بالعقد رقم (١) والبالغ مساحة جزئهم (٤ قراريط و٦ أسهم) بإجمالى مبلغ (٤٢٥٠٠٠) جنيه ، فقد قاموا بالصرف والتوقيع على استثمارات البيع .**

**العقد رقم (٢) البالغ مساحته (قيراطين و٢١ سهماً) :** بإجمالى مبلغ (٢٨٧٥٠٠) جنيه ، فقد تم إيداعه بالأمانات على ذمة أصحاب الشأن ، لعدم توقيع أى منهم على استثمارات البيع .

١٠ - الموقف القانونى :

أقام الملاك الدعوى رقم (٦٢١١) لسنة (١٧ق) أمام محكمة القضاء الإدارى بطنطا طالبين فى ختامها بوقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه رقم ٢٦٨١ لسنة ٢٠٠٩ الصادر من رئيس مجلس الوزراء ، وبجلسة ٢٠١٤/٩/٤ قضت المحكمة بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٨١ لسنة ٢٠٠٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

١١ - تبلغ مساحة الجزء المتبقى (الجزء الذي لم يوقع أصحابه على استثمارات البيع ، والمطلوب نزع ملكيته) من العقار الذي تشغله المدرسة المذكورة (٤ قرارات و٧ أسهم) مشاعاً في المساحة الإجمالية للعقار التي تبلغ (٨ قرارات و١٣ سهماً) طبقاً لكشوف العرض ، والعبرة بالقياس المساحي على الطبيعة ، وحدوده كالتالي :

الحد البحري : باقى القطعة ص (١) بحوضه .

الحد الشرقى : باقى القطعة ص (١) بحوضه .

الحد القبلى : باقى القطعة ص (١) بحوضه .

الحد الغربى : فاصل حوضين ، وبه باب المدرسة .

والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين طبقاً للكشف (مرفق ١) .

١٢ - قام ملاك باقى المساحة الذين وقعوا على استثمارات البيع بصرف التعويضات المستحقة لهم قبل صدور الحكم فى الدعوى رقم (٦٢١١) لسنة (١٧ق) .

١٣ - أصدر المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الغربية قراره رقم (٤٢) بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٨ بالموافقة على تقرير صفة النفع العام ، ونزع ملكية عدد من المدارس ، منها المدرسة المذكورة (مرفق ٢) .

### الرأى :

حيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ ، المعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ، والذي نص فى مادته الأولى على أنه : (تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة) ، ونظراً للحاجة الماسة للجزء المتبقى من العقار الذى تشغله المدرسة المذكورة (الجزء الذى لم يوقع أصحابه على استثمارات البيع) ، حيث إنه يقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية مرتفعة ، لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر ، والتفضل بالموافقة على استصدار القرار المرفق بتقرير صفة النفع العام ، والاستيلاء عليه بطريق التنفيذ المباشر ، للأسباب المبينة عليه .

والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

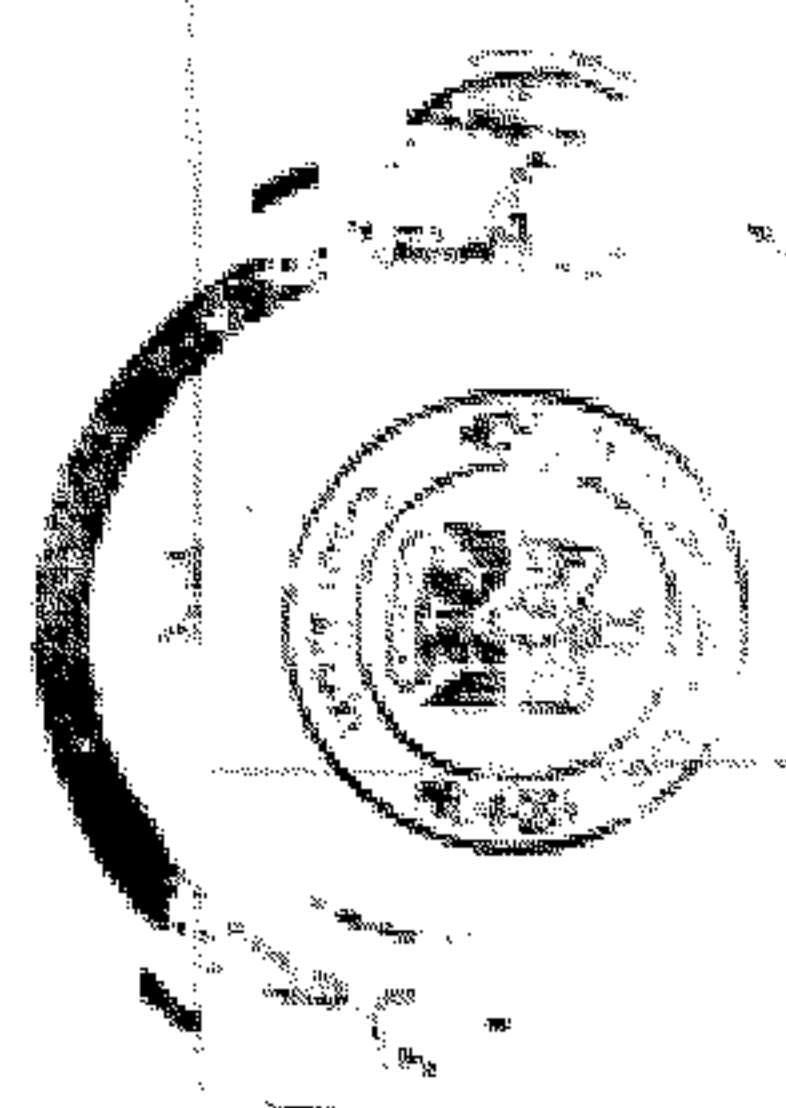
أ.د/ طارق شوقى

باسمها الامارة الاماراتية (المستطوع ٢٠١٨) : اذ ان سلطانها ليس كامل النطاق والحدود تشكله مدينة خليفة بن زايد آل نهيان في الامارة ابوظبي (المستطوع ٢٠١٤) (١١٤٤٤) في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠١٤

والصحة والبرهان والقرينة على صحة ما ذكره من هذا

كذلك

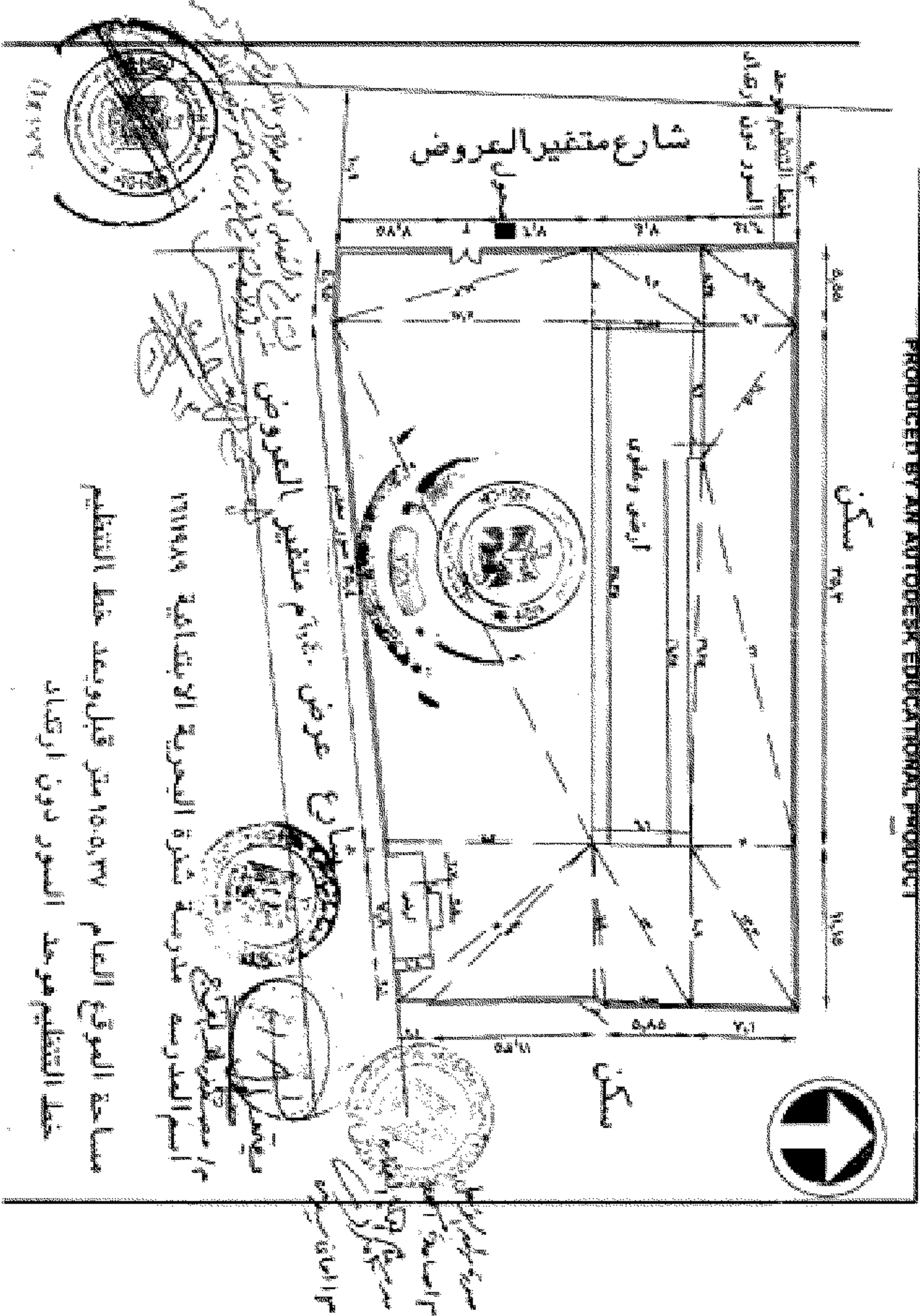
رقم	وصف المقام	الاسم	الدرجة	ملاحظات
١	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان	رئيس المجلس	مجلس الامارة
٢	مجلس الامارة	الشيخ احمد بن محمد بن زايد آل نهيان	عضو المجلس	مجلس الامارة
٣	مجلس الامارة	الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان	عضو المجلس	مجلس الامارة
٤	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
٥	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
٦	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
٧	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
٨	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
٩	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة
١٠	مجلس الامارة	الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	عضو المجلس	مجلس الامارة



مدير عام الداخلية الاماراتية  
 احمد بن محمد بن راشد آل مكتوم  
 (م/م/١٤٤٠٠٠٠٠٠)



مدير عام الداخلية الاماراتية  
 احمد بن محمد بن راشد آل مكتوم  
 (م/م/١٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠)



١٥٠٥,٣٧

م. ١٥٠٥,٣٧ متر قبل وبعد خط التنظيم

مساحة الموقع العام

خط التنظيم هو حد السور دون ارتداد

PRODUCED BY AN AUTODESK EDUCATIONAL PRODUCT